العرب
الخميس 2021/09/23
السنة 44 العدد 12188

عُمان تدخل مرحلة أخرى في سياسة توطين الوظائف

مبادرات حكومية لتمكين الكوادر المحلية وتوطين الصناعات وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سرعت سلطنة عُمان من وتيرة إيقاع سياسة توطين الوظائف ضمن خطة إصلاحية لدعم سوق العمل عبر تحفيز القطاعات الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة للاستثمارات الجديدة وتوسيع دور المسؤولية الاجتماعية للشركات الحكومية، بهدف بلورة استراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة واقعيا.

دعم مستمر لتوظيف العمانيين

مسقط – وضعت الحكومة العمانية قدما أخرى باتجاه توسيع آفاق سوق العمل ومواجهة تحديات البطالة، بالرهان على مواصلة تعزيز الأبعاد التنموية للقيمة المحلية المضافة للقطاعات وتعميم منافعها الاقتصادية على كافة مجالات التنمية لتنسجم مع خطط الإصلاح.

وشكلت أعمال منتدى عُمان للقيمة المحلية المضافة الذي عقد الأربعاء في مسقط تحت عنوان "تمكين الكوادر وتوطين الصناعات وصناعة الفرص"، إحدى المبادرات الحكومية التي تهدف إلى إضفاء المزيد من المرونة في توفير فرص عمل للعمانيين بعد احتجاجات نادرة شهدتها البلاد في مايو الماضي.

عبدالسلام المرشدي

للشركة الحكومية دور مهم في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية

صالح بن سعيد مسن

نريد الخروج بتصور يرسخ مفهوم القيمة المضافة في الاقتصاد

وبات توفير فرص عمل للمواطنين ضمن الأولويات الحكومية التي تنسجم مع رؤية "عُمان 2040" لتعزيز دور الكوادر المحلية في التنمية الشاملة وضرورة تدريبها وتنمية قدراتها وتمكينها في سوق العمل.

ويعتبر معدل البطالة في عُمان الأعلى بين جيرانها في منطقة الخليج العربي، فأرقام دائرة الإحصاء العامة تشير إلى أنها تبلغ نحو 23 في المئة ويشكل الخريجون 8 في المئة من مجموع العاطلين.

وأكد عبدالسلام المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، الذي تم تأسيسه في يونيو 2020 لإدارة أصول البلد الخليجي، أن المنتدى وما يتضمنه من أوراق عمل وجلسات نقاشية حول مجال القيمة المحلية المضافة يعد أحد المنصات التي تسعى من خلالها الحكومة لفتح آفاق جديدة للاقتصاد.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى المرشدي قوله إن "الجهاز والشركات التابعة له يوليان هذا المجال اهتماما كبيرا حيث شرعا في جميع اللوائح والأنظمة القوانين التي تكفل القيمة المضافة في عمليات المناقصات والإسناد للمشاريع والمشتريات".

وأوضح أن الجهاز يعمل على رقمنة هذه الأنظمة لتعمل بكل شفافية وتكليف أجهزة خاصة لمراقبة الأداء والتقييم المستمر.

وأضاف المرشدي أن "مجال القيمة المحلية المضافة مهم للاقتصاد العُماني ويعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية للشركات الحكومية، والتي ينبغي أن تكون رائدة في مثل هذه المشروعات".

وكان الجهاز قد أطلق في يوليو الماضي بالتعاون مع وزارة العمل مبادرة لتوفير قرابة 5 آلاف فرصة وظيفية وتدريبية في مجموعة من الشركات المملوكة له، مما يدعم سياسة الحكومة في تنفيذ خطوات "التعمين".

واعتبر صالح بن سعيد مسن وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة في كلمته على أهمية المنتدى الذي يؤمل منه الخروج بتصور وخارطة عمل لترسيخ مفهوم القيمة المحلية المضافة استرشادا بالتجربة الواعدة لقطاعي النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية طوال السنوات الثماني الماضية.

وأوضح أن حجم النمو في القيمة المحلية المضافة بالقطاع الصناعي في البلاد تجاوز 3.1 مليار ريال (أكثر من 8 مليارات دولار) خلال الفترة الحالية، وبلغ إسهام القطاعات الفرعية غير البتروكيميائية في التصنيع نحو 38 في المئة.

وتضمن المنتدى عدة أوراق عمل منها "القيمة المحلية المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وتمحور حول "2040.. واستدامة برامج القيمة المضافة"، كما اشتمل على جلسة نقاشية بعنوان "الأبعاد المستقبلية وآليات التعميم على القطاعات عُمان 2040".

وقال عبدالأمير العجمي المدير التنفيذي للشؤون الخارجية والقيمة المضافة بشركة تنمية نفط عُمان المملوكة للدولة إن "الشركة تسعى لتطوير الشركات المحلية".

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه تم تسجيل أكثر من 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال العام الماضي بقيمة عقود مسندة لها بلغت 118 مليون ريال (قرابة 308 ملايين دولار).

وأشار العجمي إلى أنه من ضمن ركائز القيمة المحلية المضافة بالشركة تشجيع المنتجات والخدمات المحلية والتي تضمنت الاحتفاظ بنسبة 34 في المئة من القيمة داخل السلطنة في 2020 مع تنفيذ 31 من أصل 53 فرصة استثمارية ضمن استراتيجية الصناعة.

وشهد المنتدى إطلاق مبادرة "تحفيز" التي تعد أول مبادرة تُعنى بتعزيز الأهداف التنموية للقيمة المحلية المضافة.

وتشتمل المبادرة في مرحلتها الأولى على الفرص التأهيلية والتوظيفية وتوقيع 7 اتفاقيات ومذكرات تعاون لإطلاق برامج تدريب وتأهيل مقترنة بالتوظيف إلى جانب توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية العمانية للخدمات النفطية (أوبال) وشركة سيح السرية للهندسة.

وجرى التوقيع على 3 مذكرات تعاون لتدريب خريجات تخصص تقنية المعلومات على مهارات الثورة الصناعية الرابعة، والعمل مع ثلاث شركات متخصصة بتقنية المعلومات من فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدريب وتوظيف خريجات تقنية المعلومات في مجال التصاميم الهندسية الأولية لمدة 12 شهرًا.

كما تم توقيع مذكرتي تعاون لتعزيز المهارات للمسؤولين الميكانيكيين والكهربائيين وتوظيف الخريجين الجدد بهدف تعزيز مهارات الميكانيكيين والكهربائيين ليحلوا محل الوافدين بالتعاون مع شركتين من القطاع الخاص بما يسهم في زيادة قدرة هاتين الشركتين لتوظيف خريجين جدد كميكانيكيين وكهربائيين.

وأقرت السلطنة في أكتوبر الماضي خططا لإحلال المواطنين العمانيين محل العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة وفي مواجهة الركود الاقتصادي والانخفاض الحاد في عائدات النفط.

ويشكّل الأجانب أكثر من 40 في المئة من سكان عُمان البالغ عددهم 4.6 مليون نسمة، وقد أدّوا دورا رئيسيا في تنمية الدولة الخليجية لعدة عقود، وأغلب هؤلاء الوافدين من بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين وإندونيسيا. فيما تتراوح نسبة العمالة العربية بين 4 و6 في المئة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم توقيع مذكرة تعاون لتعزيز مهارات السائقين حيث ستتعاون شركة تنمية نفط عُمان مع جمعية أوبال والشركات المتعاقدة لتدريب 100 سائق في وظائف أخرى لزيادة نسبة "التعمين" وإكساب المواطنين مهارات تقنية المعلومات لمنحهم فرصة أخرى وزيادة إمكانية ترقيهم في السلم الوظيفي مستقبلًا.

كما تم خلال المنتدى تدشين "دليل المنتجات والخدمات الوطنية" الذي يتضمن إجراءات التسجيل أمام المستفيدين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصادرات الأردنية في أعلى مستوياتها منذ خمس سنوات

عمان – أظهرت أحدث المؤشرات أن الصادرات الأردنية استطاعت أن تسجل أعلى مستوى لها خلال النصف الأول من 2021 منذ خمس سنوات على الرغم من تباطؤ التجارة العالمية وتداعيات الأزمة الصحية.

ووفقا لدائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغت قيمة الصادرات في الفترة بين يناير ويونيو الماضيين حوالي 2.7 مليار دينار (3.8 مليار دولار) وبارتفاع نسبته 23.1 في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

ويشير تقرير أعدته وزارة الصناعة والتجارة إلى أن قيمة الصادرات بلغت حوالي 579.7 مليون دينار (818.8 مليون دولار) خلال يونيو الماضي مقابل 648 مليون دولار على أساس سنوي لتسجل ارتفاعا مقداره 26.4 في المئة.

وشهدت الألبسة والتي تُعد من المنتجات ذات الأهمية النسبية العالية للصادرات ارتفاعا بنسبة 15.8 في المئة، وارتفعت الأسمدة بنسبة 102.2 في المئة، والبوتاس الخام بنسبة 3.7 في المئة والمستحضرات الصيدلانية بنسبة 10.7 في المئة، والفوسفات الخام بنسبة 23.3 في المئة والمنتجات الكيميائية غير العضوية بنسبة 41.5 في المئة.

وعند استثناء منتجات الألبسة فإن الصادرات تكون قد ارتفعت بنسبة 25.4 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

وكذلك الحال عند استثناء البوتاس الخام والفوسفات الخام والخضار والفواكه والحيوانات الحية فإن الصادرات تكون قد ارتفعت بنسبة 25.5 في المئة خلال الفترة ذاتها.

ويعبّر هذا المؤشر بغضّ النظر عن الكميات المصدرة والقيمة المالية عن مدى حرص الحكومة على تنمية الصادرات مهما كانت الظروف كونها أحد مصادر العملة الصعبة.

كما أنه يعكس أهمية قيمة المنتجات المحلية القابلة للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية مع القدرة على تلبية المتطلبات والشروط المعيارية الدولية المتعارف عليها.

وبلغ عجز الميزان التجاري في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نسبة 24.6 في المئة مقارنة مع العام الماضي، بالتزامن مع تعافي الاستهلاك المحلي وعودته إلى مستوياته التي كان عليها خلال 2019 وهو ما زاد فاتورة الواردات التي سجلت ارتفاعا بما نسبته 22.3 في المئة مقارنة مع العام الماضي.

وبالنظر إلى بعض دول المنطقة، فقد شهد الميزان التجاري زيادة في قيمة العجز خلال النصف الأول من العام الحالي لتونس بنسبة 14.1 في المئة، والمغرب بنسبة 13 في المئة.

تحسن ملحوظ في المبادلات التجارية

تحرك لبناني جديد لاستكمال تحرير أسعار المحروقات

بيروت – رفعت وزارة الطاقة اللبنانية الأربعاء أسعار المحروقات للمرة الثانية في أقل من أسبوع في سياق مواصلة تحرير الأسعار، وهي خطوة من شأنها أن تثقل كاهل اللبنانيين الغارقين في انهيار اقتصادي غير مسبوق.

وأقرت السلطات زيادة في سعر البنزين بمقدار 16 في المئة في تحرك يأتي استكمالا لخفض الدعم على الوقود المستورد والذي قال رئيس الوزراء الجديد نجيب ميقاتي إنه "لا يمكن تحمله".

وحدّدت المديرية العامة للنفط سعر عشرين لتر من البنزين 95 أوكتان بنحو 202.4 ألف ليرة (13 دولارا تقريبا وفق سعر الصرف في السوق السوداء). وكانت المديرية رفعت الجمعة الماضي سعر المحروقات بنحو أربعين في المئة.

وتم حساب السعر الجديد للوقود وفق سعر منصة (صيرفة) التابعة للبنك المركزي في وقت متأخر من الثلاثاء الماضي. لكن هذا السعر لا يزال أقل من سعر الدولار في السوق السوداء الموازية حيث كان أحد المتعاملين يشتري الدولار بسعر 15.4 ألف ليرة ويبيعه بسعر 16 ألف ليرة.

ويعاني لبنان من أزمة اقتصادية عميقة تسببت في انهيار العملة وتركت الحكومة التي تعاني من ضائقة مالية شديدة أمام فاتورة دعم متزايدة للعديد من المواد الأساسية المستوردة بما فيها الوقود.

وجاء رفع الأسعار بينما أغلق عدد كبير من المحطات أبوابه، فيما لم يؤد رفع الأسعار تباعاً خلال الأسابيع الماضية إلى حلّ معاناة اللبنانيين الذين ما زالوا ينتظرون لساعات في طوابير طويلة لتعبئة خزانات سياراتهم، من دون أن يوفقوا في أحيان كثيرة.

جورج البراكس

زيادة الأسعار ليست نهائية ورفع الدعم لن ينهي الطوابير

ومنذ نهاية يونيو الماضي، ارتفع سعر 20 لترا من البنزين بمعدل أكثر من ثلاثة أضعاف. ومع السعر المعلن الأربعاء، بات الحد الأدنى للأجور المحدد بنحو 675 ألف ليرة يكفي لشراء ستين لتراً من البنزين تقريباً، وهي الكمية المطلوبة إجمالاً لملء خزان وقود سيارة من الحجم المتوسط، في بلد يعيش نحو 80 في المئة من سكانه تحت خط الفقر.

ومنذ أشهر، تعمل السلطات على رفع الدعم تدريجياً عن استيراد سلع رئيسية أبرزها المحروقات مع نضوب احتياطي مصرف لبنان بالدولار، على وقع أزمة اقتصادية غير مسبوقة صنّفها البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ العام 1850.

وقال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في مقابلة الجمعة مع محطة سي.أن.أن الأميركية إن "الدعم يجب أن يتوقف تماماً"، مشيراً إلى أنّ 74 في المئة من أموال الدعم خلال العام الماضي "أسيء استخدامه من قبل التجار والفاسدين".

ونقلت وسائل إعلام محلية عن عضو نقابة أصحاب محطات المحروقات جورج البراكس قوله إن زيادة الأسعار "ليست نهائية"، لافتاً إلى أنّ رفع الدعم لا يعني اختفاء الطوابير التي تحددها كمية المحروقات المتوفرة في السوق.

وتنعكس أزمة المحروقات على مختلف القطاعات من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية. وتراجعت خلال الأشهر الماضية، قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير التغذية لكافة المناطق، ما أدى إلى رفع ساعات التقنين لتتجاوز 22 ساعة يومياً.

ولم تعد المولدات الخاصة قادرة على تأمين المازوت اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء، ما اضطرها أيضاً إلى التقنين ورفع تعرفتها بشكل كبير جراء شراء المازوت من السوق السوداء.

ويحصل غالبية اللبنانيين على أجورهم بالعملة المحلية التي فقدت أكثر من 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار. وتعهدت الحكومة الجديدة في بيانها الوزاري "استئناف التفاوض الفوري مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق على خطة دعم".

ومنذ عام، يشترط المجتمع الدولي تطبيق إصلاحات بنيوية في قطاعات رئيسية مقابل توفير الدعم المالي.